.

**المحاضرة التاسعة**

**النظام السياسي الأُردني**

 إن النظامالسياسيلأيدولةلابدوأنيكونلهطبيعتهالخاصة به،وذلكعلىالرغمِمنتشابهالمؤسساتالدستوريةمعغيرهمنالدولمنالناحيةِالنظريةِ،والقوىالمؤثرةفيالنظامِالسياسي،وطبيعةالفكرالسائدفيالمجتمعِهيالتيتُساهمفيرسمِشكلالنظامالسياسيفيأيبلد،وبالتاليفأندراسةالمؤسساتالدستوريةبدوندراسةِالبعدالاجتماعي؛لاتُعطيالصورةالكاملةللنظامالسياسي،وتزدادهذهالصعوبةعنددراسةأينظامعربي؛كونانهذهالنظمتملكمنالناحيةِالنظريةالعديدمنالمؤسساتِسواءأكانتعلىمستوىالتشريعأوالتنفيذ،إلا أنالاختلافالحقيقيهوبطبيعةِهذهالمؤسساتومدىفعاليتهافيالنظامالسياسي.والنظامالسياسيالأردني هوأحدهذهالأنظمة؛لأنهمنأنظمةِالحكمالعربيةالتيتستوجبالدراسةلعدة

أسبابأهمها:أنهنظاميجمعبينالحداثةوالتقليد،ويحاولانيطرحهذاالتناقضفيالنظام يدخلفيجميعِالميادينالإقطاعيةوالإقتصاديةوالسياسية.

وبالعودةالىظهورِالأردنككيانسياسينلاحظأنهُلميُكنهناكقبلنهايةالحربالعالميةالأولىوبدايةالعشرينياتمنكيانٍسياسيٍذاتشخصيةمميزةيُسمىشرقيالأردنأوالأردن.فكانشمالالأردنووسطهأيامالحكمالعثمانيجزءمنسوريا، وكان جنوبهجُزءمنالحجازِ.وبقيالحالكذلكحتىشهرشباطعام 1921م،حيثوصلالىعمان (**الاميرعبداللهبنالحسين** )علىرأسقوةٍمنالجيشِوالقبائلالعربية يرنوالإتجاهنحودمشق،والإصطداممعالقواتِالفرنسية؛ ثأراً لأخيه الملكفيصلالذيهزمتهُالقواتالفرنسية في**موقعةِميسلون**، غيرأنبريطانياشجعت**الأميرعبدالله**علىالبقاءِفيعمانوإتفقت معه على تأسيسحكومةوطنيةفيشرقالاردنبرئاستهتدعمهابريطانيا. وتشكلتعلىأثرذلكالحكومةالأردنيةالأولى في(**11 نيسان عام 1921م** )التيلمتضم سوىأردنيواحد.أماالآخرونفمنهمأربعةمنسوريا،وأثنينمنالحجاز،وواحدمنفلسطين.

 أماالبُنيةالإجتماعيةفيالأُردنفإنهاتأثرتتأثراًواضحاًبالهجراتِالتيجاءتأولهامنسوريابعدهزيمة**الأميرفيصل**علىيدِالفرنسيين،كماجاءتالهجرةالثانيةمنالحجازتمثلتفيالهاشميينأنفسهمبقيادة**عبدالله**،وفيالسنواتالتاليةبقيالأُردنملجاًللفارينمنالإضطهادفيالمنطقةِ،وخاصةمنفلسطين،كماأنالشركس جاء إلىالأُردنبعدالإضطهادالروسيلهم،وبالتاليتكوَنالمجتمعالأُردني.

 أماعنطبيعةِالحكمبعدتأسيسالإدارة،فقدتمثل**بالأميرعبدالله**الذيكانيحكمالبلادبمفهومالأبالذييُمارسسلطاتهعلىأفرادِأسرته.أماعنالمؤسساتِالدستوريةفقدتألفمجلستشريعيوهوعبارةعن**"مجلس شورى "**تأسس في 1/ 4/ 1923م،أستمرفيأعمالهِحتى1/ 4/ 1927م،عندماتقررالغاءه،وكانهذاالمجلسيتكونمنموظفينمعينينبحكموظائفهمبلا أيحصانة،وليسبينهممثلحقيقيللشعبالأردني.وبقيهذاالوضعحتىاصدارالقانونالاساسيعام1928م،الذيصاغتهالسلطاتالبريطانيةبحيثحددالحكمفيالأردن بوضعهِللسلطةالتنفيذيةبيدالأميريمارسهابمساعدةِالحكومةالمسؤولةأمامه، ومجلستنفيذيمؤلفمن(5) أشخاصتنحصرمهمتهفيإبداءالمشورةإلىالأمير.أماالسلطةالتشريعيةفتشكلبالإنتخابالذييجبأنيُراعيتمثيلالأقلياتفيالبلادِ،وكذلكإعتباررئيسالوزراءوالوزراءأعضاءفيه.وقدلاقىهذاالقانونمعارضهالبلادلأسبابمنها: أنهلمينصعلىتقسيمالدوائرالإنتخابيةبنسبةِالنفوس،ولايقومعلىأساسالمسؤوليةالحكومية،وأنرجالالحكومةيعتبرونأعضاءفيه.ولكنعلىالرغمِمنهذهالمعارضةفقدوافقالمجلسالتشريعيالاولفيالنهايةِعلىالعديدمنالمعاهداتبعدإنكانتالبلادتُداربدونِدستور.

وبعدالحربالعالميةالثانيةحصلالأردنعلىإستقلالهِ،وذلكفي**25 ايار 1946م**،وفي**7 كانونالاول 1946م**صدرالدستورالأردنيالذيجاءمتقدماًعلىالقانونالأساسي، حيثأُنشئمجلساًنيابياًمنتخباًمن قبلالشعب،ويضطلعبقصدمعينمنممارسةِالسلطةالتشريعية،ولكنهأبقىمجلسالوزراء مسؤولاًأمامالملكوحدهدونمجلسالأمةالذيلميكُنليمارسالسلطةالتشريعيةبصورةٍتامةٍبليتقاسمهامعالملك.

والواقعأن دستور عام 1946ملميستمرطويلاً،ففيعام 1948موقعتمأساةفلسطينالتيعلىأثرِهاقامتالوحدةبينالضفتينالأمرالذيأدىالىوضعدستورجديدعام 1952موهوالمعمول به حالياًمع ماجرى عليه من تعديلاتٍ؛**لذا سنتطرق إلى السُلطات الدستورية الأردنية وصلاحيات كلٌ منها.**